اعلان عمان

للمؤتمر الدولي "حول دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني

في تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني"

المؤتمر الدولي "دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في
تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني"

عمان– المملكة الأردنية الهاشمية

20 –21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2024

عُقد المؤتمر الدولي حول **"دور المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز واحترام حقوق الطفل الفلسطيني"** يومي 20 و21 نوفمبر/تشرين ثاني 2024 في عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية، بمشاركة معالي وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية وممثليهم والسادة ممثلي وزارات الخارجية والمنظمات الإقليمية والدولية والخبراء الدوليين المعنيين بحقوق الإنسان بما فيها حقوق الطفل، وإذ نعرب عن عميق الامتنان وفائق التقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على كرم الضيافة وحسن التنظيم وما وفرته من ظروف وإمكانيات لإنجاح هذا المؤتمر.

يأتي انعقاد هذا المؤتمر تزامناً مع اليوم العالمي للطفل في 20 نوفمبر/ تشرين ثاني من كل عام، منذ أن تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل عام 1959م، واتفاقية حقوق الطفل عام 1989م، والتي انضمت إليها دولة فلسطين عام 2014.

وفي ضوء ما تقدم وبناءً على المبادئ والحقوق المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني، وقانون حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل (1989)، والبروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، وانطلاقاً من القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة بما فيها قرارات مجلس الأمن الخاصة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة والميثاق العربي لحقوق الإنسان، وميثاق حقوق الطفل العربي، والتي تضمن حقوق الأطفال في المجتمع العربي.

وفي ظل العدوان الإسرائيلي المتواصل على أبناء الشعب الفلسطيني وخاصة في قطاع غزة وما يتعرض له الطفل الفلسطيني من إعتداءات وانتهاكات في إطار حرب الإبادة الجماعية غير المسبوقة التي تشنها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والتي سيكون لها تداعيات على الأجيال القادمة، نرى في هذا المؤتمر فرصة لإلقاء الضوء على المعاناة التي يتعرض لها الطفل الفلسطيني ودعم الأطفال الفلسطينيين الذين لا يزالون يكافحون للبقاء على قيد الحياة، كما أنه فرصة لتكثيف الجهود من كافة القوى الفاعلة في المجتمع الدولي لمنع مثل هذه الانتهاكات الجسيمة، ويساهم في إدانة الاحتلال الإسرائيلي الذي ينتهك كافة الأعراف والمواثيق الدولية، ونعرب عما يلي :

- التأكيد على ما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بخصوص العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والذي يتضمن الإبلاغ عن ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال الفلسطينيين بين عمليات قتل وتشويه، والاعتقال التعسفي للأطفال تحت ذريعة ارتكاب جرائم في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، واستخدام الأطفال كدروع بشرية.
- الإدانة للعدوان المتكرر على المدارس والمستشفيات ومهاجمة الأشخاص المشمولين بالحماية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين والذي يحرم الأطفال من أبسط الحقوق الأساسية مثل حقهم في الحياة والتعليم والصحة.

الإشارة إلى ما ورد في بعض تقارير المنظمات الدولية التي تفيد بارتفاع عدد الأطفال الذين تسببت لهم جرائم الاحتلال الإسرائيلي بإعاقات دائمة ومؤقتة بما فيها بتر الأطراف، والتي تفيد أيضاً بتعرض الأطفال الفلسطينيين للتعذيب وسوء المعاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة أثناء الاعتقال والاحتجاز والذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان. وهذا ما يستوجب توفير رعاية صحية خاصة لهم وتمكينهم وإعادة ادماجهم في المجتمع وتسهيل حصولهم على المساعدات الإنسانية والطبية.

وبناءً على ما تقدم فإننا نوصي في هذا المؤتمر بتكثيف الجهود من أجل اتخاذ كافة التدابير وتعزيز الآليات اللازمة للدفاع عن حقوق الطفل الفلسطيني وأهمها حق الحياة والاحتياجات الأساسية، وتضافر الجهود الدولية للعمل على ملاحقة المسؤولين الإسرائيليين عن جرائمهم وانتهاكاتهم لحقوق الطفل الفلسطيني وتقديمهم للعدالة الناجزة.

وفي هذا السياق فإننا:

نثمن قرار الامين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الصادر في يونيو/حزيران 2024، بإدراج ما يسمى ب "الجيش الإسرائيلي" و"قوات الأمن الإسرائيلية" للمرة الأولى على قائمة الأمم المتحدة للجهات الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح وذلك للضلوع في جرائم قتل وتشويه آلاف الأطفال الفلسطينيين واستهداف المدارس والمستشفيات.

ونرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 13 /2024/9، لتنفيذ الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية والذي نص على عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وطالب سلطة الاحتلال بإنهاء الاحتلال في غضون 12 شهراً من تاريخه، وفي هذا الخصوص، نطالب المجتمع الدولي التضافر لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للامتثال لقرار الجمعية العامة لاتخاذ ما يلزم وإنهاء احتلالها.

كما أننا نؤكد على ما يلي:

1. مطالبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للوقف الفوري لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل وعدوانها الهمجي على قطاع غزة واستخدام سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها بفرض الحصار والتجويع كسلاح ضد المدنيين في قطاع غزة، ودعوتها إلى فك الحصار وإدخال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، ووقف اعتداءاتها في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة.

2. دعوة الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان لتحمل مسؤولياتها لضمان إلزام إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، باحترام وحماية حقوق الطفل الفلسطيني والتوقف الفوري عن انتهاكاتها المستمرة.

3. دعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتوقف عن تصدير الأسلحة إلى إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والتي تستخدمها في الأرض الفلسطينية لقتل أطفال فلسطين وتشويههم وتهجيرهم قسريا من منازلهم.

4. مطالبة كل من آلية الرصد والابلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمنشأة بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1612 لعام 2005 لاتخاذ التدابير اللازمة حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد الأطفال الفلسطينيين بما فيها قتل الأطفال وتشويههم ومهاجمة المدارس والمستشفيات وقطع سبل المساعدات الإنسانية.

5. المطالبة بتوفير الحماية والدعم النفسي للأطفال ضحايا العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وتوفير العلاج اللازم بالسرعة الممكنة، وتوفير دور رعاية للأطفال الأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية والبالغ عددهم ما يقارب 25 ألف طفل وطفلة، وذلك من خلال آليات الدعم الدولي.

6. الدعوة إلى الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لإلزامها بالتوقف الفوري عن سياسة الاعتقال التعسفي والتعذيب للأطفال الفلسطينيين من خلال عمليات الاقتحام اليومية للقرى والمدن والمخيمات الفلسطينية.

7. العمل على زيادة الموارد الحيوية لتمويل حماية الأطفال في دولة فلسطين، بما يلبي الاحتياجات المتزايدة، ويضمن الاستثمار في الاستجابة الإنسانية وفي القوى العاملة الوطنية لحماية الطفل الفلسطيني.

8. الاستمرار في التنسيق والتعاون بين كافة الجهات ذات العلاقة والمنظمات والتجمعات الدولية والإقليمية (الحكومية وغير الحكومية)، لإنشاء شبكة حماية دولية للدفاع عن حقوق الطفل الفلسطيني بهدف وضع معاناتهم كأولوية على أجندة المجتمع الدولي ودعمه.

9. مطالبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بمتابعة مجريات التحقيق بشأن أي بلاغات مقدمة من دولة فلسطين حول انتهاكات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقوق الشهداء والأسرى والجرحى والنازحين، وفق آليات عمل المحكمة الجنائية الدولية.

10. دعوة الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة (1949)، إلى القيام بمسؤولياتها نحو ضمان تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك تفعيل المادتين 146 و 147 من هذه الاتفاقية، بهدف تطبيق عقوبات على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن انتهاكات حقوق الطفل الفلسطيني، في الأجهزة القضائية المحلية للدول الأطراف، والضغط عليها للوقوف أمام مسؤولياتها الدولية تجاه الأطفال الأسرى والذين تم إخفائهم قسرياً، والإفصاح عن أماكن تواجدهم.

11. مطالبة المجتمع الدولي بالتأكيد على الدور الهام والفاعل لوكالة الأونروا في تقديم خدمات الإغاثة والمساعدات الإنسانية وضرورة مساندة الدول للوكالة على كافة الأصعدة وزيادة الدعم المقدم لتمكينها من الاستمرار في اداء مهامها في جميع مناطق عملياتها الخمس (الضفة الغربية، وقطاع غزة، الأردن، سوريا، لبنان)، ولا سيما الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة، وتسهيل عملها في ظل الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى تقويض عمل وكالة الاونروا.

12. مطالبة الهيئات الاقليمية والدولية لحث لجان الأمم المتحدة الخاصة باتفاقيات حقوق الانسان، بالضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على الالتزام بتنفيذ التوصيات الختامية الصادرة عنها بصفتها طرفاً في هذه الاتفاقيات.
13. الدعوة بتشكيل لجنة دولية قانونية تتكون من خبراء قانونيين ومحاميين دوليين، لرصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، بحق الأطفال الفلسطينيين ورفع شكاوى بحقهم أمام المحاكم الدولية لمحاسبتهم وأخذ ما يلزم من إجراءات.
14. مطالبة المجتمع الدولي بفرض عقوبات على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على انتهاكاتها الجسيمة وجرائمها الممنهجة واسعة النطاق بحق أطفال فلسطين وعلى انتهاكها للاتفاقيات والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والأعراف الدولية ومحاسبة المسؤولين عنها.

15. دعوة وسائل الإعلام الدولية والعربية والمحلية بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي للعمل على فضح جرائم الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان بالمجمل بما فيها حقوق الطفل الفلسطيني.

16. دعوة الدول المشاركة في المؤتمر والمجالس الوزارية المعنية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوضع آليات لمتابعة تنفيذ التوصيات الختامية الناتجة عن هذا المؤتمر.